

«الاتحاد للطيران» تدشن رحلات جديدة من البحرين إلى واشنطن

تدخل ضمن استثمارات ضخمة بقيمة 50 مليون دولار خصصتها «الاتحاد للطيران»، لإنشاء مزيد من صالات المسافرين الفخمة خلال الـ 12 شهراً المقبلة على امتداد شبكة وجهاتها العالمية التي تشهد نمواً سريعاً في الآونة الأخيرة. وتنضم هذه الصالة إلى باقة أخرى من صالات المطار الفخمة في أبوظبي ودبلن وفرانكفورت ولندن ومانشستر وباريس، مع وجود خطط طموحة لإنشاء صالات أخرى في نيويورك وسيدني وملبورن.

لتوفير تجربة سفر تشترك بكرم الضيافة». وتابع هوجن: «تحرص الشركة على منح المسافرين تجربة يندر مثيلها في أي شركة طيران أخرى، حيث نقدم خدمات متميزة تتنافس مع أرقى المطاعم والفنادق العالمية». وأضاف: «نمضي قدماً نحو الاستثمار بقوة في تعزيز أنشطة الإبداع والابتكار، بما يضمن تقديم تجربة سلسة تترك أصداءً متميزة للمسافرين». وأشار إلى افتتاح الشركة لصالة المسافرين الفخمة في مطار دالاس الدولي، وتتميز الصالة الجديدة التي

أعلنت شركة «الاتحاد للطيران»- الناقل الوطني للإمارات- عن إطلاق خدمات الرحلات الجديدة بين البحرين وواشنطن العاصمة عبر أبوظبي. وبدأت الاتحاد للطيران بتسيير رحلاتها في الأول من أبريل الماضي. وتم توفير الخدمات الجديدة نظراً للطلب الشديد على تلك الوجهة وغيرها الرحلات التابعة الأخرى سواء كان بقصد العمل أو السياحة. وقال رئيس المجموعة والرئيس التنفيذي للاتحاد للطيران، جيمس هوجن: «تولي الشركة اهتماماً كبيراً

17

الوطن

السنة 8 | العدد 2737 | السبت 29 رجب 1434 هـ | Sat 8 Jun 2013
business@alwatannews.net

الاقتصاد

مقاولون يتوقعون ارتفاع أسعار مواد البناء 10% تقليص ساعات العمل يوليو وأغسطس يُخفف الأعمال الإنشائية 50%



حظر العمل وقت الظهيرة يؤثر على أداء المشاريع لكنه يحمي العمال من الشمس تماشياً مع قوانين حقوق الإنسان

الماضي وحتى نهاية العام الحالي، وذلك مع بدء المدارس وعودة المواطنين من السفر، موضحاً أن القطاع يمر حالياً بمرحلة هدوء من المتوقع استمرارها حتى نهاية الصيف. وكان المدير الإداري لشركة مركز الشرق الأوسط للتجارة والمقاولات، فوزي المحمود قال في تصريح سابق إن السوق المحلي يضم حوالي 10 شركات مقاولات كبرى هي فقط القادرة على تنفيذ المشاريع الضخمة، وتصف شركات مقاولات درجة أولى، أما باقي الشركات فلا يوجد لديها خبرة للتعامل مع المباني العالية والمشاريع الضخمة.

ما يتأثر خلال الصيف وخصوصاً في شهر رمضان المبارك». وأكد الخميري أن الأعمال الإنشائية ستتأثر بما بين 20-30% مقارنة بالأيام العادية، موضحاً أن شهر رمضان المبارك سيتزامن خلال شهري يوليو وأغسطس، ما يؤدي إلى تقليص الإنتاجية. واستبعد الخميري تراجع أسعار مواد البناء جراء حظر العمل في وقت الظهيرة، حيث استقرت الأسعار حالياً عند معدلاتها الطبيعية، العرض أكثر من الطلب لذلك لن تنخفض الأسعار أكثر». وتوقع الخميري أن يعاود القطاع انتعاشه اعتباراً من شهر سبتمبر

القطاع. وأشار الشمالان إلى أن قطاع المقاولات متضرر خلال الوقت الحالي، حيث يترقب المواطنون إصدار قرار برفع سقف القروض الإسكانية من 40 ألف دينار إلى 60 ألف دينار. وحول عودة قطاع الإنشاءات للانتعاش، قال الشمالان: «لا يوجد مؤشرات توضح إن كان القطاع سيعاود انتعاشه أم لا.. لكن إذا قامت وزارة الإسكان بمنح أصحاب القسائم قروصاً لبناء الأرض فمن الممكن أن ينتعش القطاع قليلاً». من جانبه قال مدير عام شركة المنارتين، ميسان الخميري: «قطاع المقاولات دائماً



عبدالعزیز الشمالان

دائماً ما يخفض فصل الصيف هذا النشاط في جميع المجالات وليس فقط المقاولات. بدوره قال المدير العام، نائب رئيس العلاقات العامة في مؤسسة عبدالعزيز الشمالان لمقاولات البناء، عبدالعزيز الشمالان، إن قطاع المقاولات سيتأثر بنسبة 50% بعد تنفيذ قرار حظر العمل وقت الظهيرة مطلع يوليو المقبل ولمدة شهرين. وتابع الشمالان: «ستقل إنتاجية العامل بنسبة كبيرة وخصوصاً أن إجازة الصيف تتزامن مع شهر رمضان المبارك.. سيؤدي تقليص ساعات العمل إلى إحداث فراغ ومشاكل عمالية أكبر».

وأكد الشمالان أن حظر العمل لن يؤثر على أسعار مواد البناء، موضحاً أنه من غير المتوقع أن تنخفض أسعار مواد البناء بسبب قلة الأعمال، وسيبقى الحال على ما هو عليه حتى تلجأ الحكومة لضخ قروض أو ما شابه لتحريك



أحمد المحمود

قال: «لا أتوقع تراجع أسعار مواد البناء خلال الفترة المقبلة.. القطاع بدأ يستعيد عافيته تدريجياً، باعتبار وجود مناقصات أكثر من السابق». وأضاف: «من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد بنسبة طفيفة تقارب الـ 10% تقريباً خلال الفترة المقبلة، ولكنها لن تعود للارتفاعات التي وصلت إليها خلال الأزمة المالية العالمية في 2008».

وتوقع المحمود أن يعاود القطاع انتعاشه خلال الربع الأخير من العام الجاري، مشيراً إلى أنه من المتوقع عودة المشاريع التي كانت موقوفة خلال العام 2008 وقبله، حيث كانت هناك مشاريع من القطاعين العام والخاص ولكنها انحصرت الآن لمشاريع حكومية وضعف في المشاريع الخاصة. وأوضح المحمود أن القطاع الإنشائي بدأ العام 2013 بصورة قوية، ولكن

كثبت - زينب العكري:

توقع مقاولون تراجع وتيرة الأعمال الإنشائية خلال شهري يوليو وأغسطس بنسبة تتراوح بين 30-50%، حيث من المتوقع صدور القانون الذي يقضي بحظر العمل في المناطق المفتوحة والمكشوفة من الساعة 12 ظهراً وحتى الرابعة مساءً قريباً.

وبيّنوا لـ «الوطن»، أن الخسائر المترتبة على ذلك ستقع على عاتق المقاول، حيث سيكون العامل هو المستفيد الأول من خلال تقليص ساعات العمل.

يذكر أن القرار -الذي تصدره وزارة العمل بحظر العمل وقت الظهيرة خلال شهري يوليو وأغسطس من كل عام- يؤكد حرص المملكة على تأمين بيئة عمل آمنة حفاظاً على حقوق العمالة الوطنية والأجنبية في القطاع الخاص والذي يصب في خدمة الاقتصاد الوطني.

وقال المدير الإداري لمركز الشرق الأوسط للتجارة والمقاولات، أحمد المحمود: «سيتأثر قطاع الإنشاءات في المملكة مع بدء حظر العمل وقت الظهيرة.. نعمل الآن ما يقارب 12 ساعة في اليوم، مع تنفيذ القرار ستتقلص إلى 7 ساعات».

وتابع المحمود: «ستتأثر أعمالنا بما بين 30-40% مقارنة بالأيام العادية.. سنخسر 5 ساعات في اليوم الواحد دون تعويضات.. الجو يؤثر على العمل والإنتاجية ستختلف». وحول انخفاض أسعار مواد البناء



أسعار الذهب تشهد مزيداً من التراجع

فقد 2.7% من قيمته خلال أسبوع الذهب ينخفض مجدداً.. والغرام محلياً عند 14.93 دينار

كثبت - محرر الشؤون الاقتصادية:

تراجعت أسعار الذهب ليسجل الغرام عيار 21 قيراطاً في السوق المحلية نحو 14.93 دينار بنهاية يوم الخميس الماضي مقارنة مع 15.34 دينار في 30 مايو، منخفضاً بنسبة 2.7%.

وكان سعر الذهب في السوق المحلي، أنهى مايو الماضي مسجلاً 15.4 دينار للغرام، يتجه للتراجع مرة أخرى منذ مطلع يونيو الحالي، وذلك وفقاً لموقع أسعار الذهب اليوم في البحرين. وبحسب الموقع، شهد سعر الذهب عيار 21 تذبذباً في الأداء خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليسجل 14.86 دينار مطلع يونيو الحالي، زمن ثم استقر عند نفس السعر في اليوم التالي ليرتفع إلى 15 ديناراً يوم الأربعاء الماضي. وفيما يتعلق بعيار 24 قيراطاً فتراجع هو الآخر ليصل بنهاية يوم الخميس الماضي إلى حوالي 17.05 دينار للغرام، مقابل 17.47 دينار في 30 مايو الماضي منخفضاً بنسبة 2.4%. وشهد عيار 24 قيراطاً تذبذباً أيضاً خلال تعاملات الأسبوع الماضي بالسوق المحلية، حيث استقر في يومي 1 و2 يونيو عند 16.96 دينار، وفقاً لأرقام الموقع. وكانت أسعار الذهب محلياً عيار 21 بلغت نحو 14.3 دينار في 17 أبريل الماضي مقارنة مع 17.8 دينار في منتصف الشهر نفسه، متراجعة بنسبة 19% خلال 5 أيام.

«المنازعات» تتلقى 85 دعوى بلغت مطالباتها 1.3 مليار دينار

إحدى الحلول التي أثبتت نجاحها وفعاليتها نظراً لما تتمتع به من مميزات أهمها المرونة والسرعة والسرية وقلّة التكاليف، مبيّناً أن استراتيجية الغرفة في مجال تأهيل وتدريب الكوادر البحرينية القانونية والمهنية على الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وأبرزها الوساطة والتحكيم أسهمت في إنجاز قاعدة مهمة من المختصين البحرينيين في هذه المجالات، معرباً عن تطلع الغرفة إلى تكريس علاقات الشراكة القائمة مع جميع القطاعات والتخصصات القانونية والمهنية المختلفة. من جانبه أثنى رئيس الجامعة الأهلية البروفيسور عبدالله الحواج على دور الغرفة في تعزيز موقع البحرين الاقتصادي كبيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية ومزود للخدمات القانونية في ميدان تسوية المنازعات وفقاً لأفضل المعايير الدولية، منوهاً بأن وجود الغرفة وفعاليتها محلياً وإقليمياً يجبر عن مدى حرص المملكة تجاه التطوير المستمر لبيئتها الاستثمارية الهادفة إلى مواكبة مختلف المتطلبات الدولية في خدمات التحكيم والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، لما تتضمنه هذه الآلية من مميزات.

القضاة المحترفين الذين يعملون وفق المعايير الدولية ويتم تنفيذ أحكامهم ضمن اتفاقية ملزمة، مشيراً إلى أن البحرين انضمت إلى اتفاقية تمكّنها من تنفيذ الدعاوى التي تم الفصل فيها في جميع الدول الموقعة على تلك الاتفاقية والتي تضم 142 دولة. وأوضح بأن الغرفة تعمل ضمن اختصاصين، الأول يتم بموجب القانون ولا يملك الأطراف فيه التملص من نتائج التحكيم الصادرة عنه، والثاني يتم بالتراضي ويأتي من خلال الوساطة والتحكيم، منوهاً بوجود قواعد للغرفة يلتزم بها جميع الأطراف مأخوذة من النموذج الأمريكي وقوانين منظمة الأمم المتحدة.

وذكر بأن جنسيات الدعاوى لدول متعددة من بينها أستراليا وجزر كايمان والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا والإمارات، وتمحورت حول دعاوى النفط والغاز والمؤسسات المصرفية. وعرض ماكفرسون الخدمات التي تقدمها الغرفة وما تتضمنه الوسائل البديلة لفض المنازعات باعتبارها

أكد الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات جيمس ماكفرسون أن الغرفة أثبتت كفاءة عالية في النظر في مطالبات يزيد مجموعها عن 1.3 مليار دينار منذ تأسيسها العام 2010، من خلال النظر في أكثر من 85 دعوى. ونوه ماكفرسون -في ندوة علمية لطلبة برنامج ماجستير إدارة الأعمال بالجامعة الأهلية- بأن وجود الغرفة وفعاليتها قد أثمر إيجاباً على مناخ الاستثمار في مملكة البحرين بشكل عام، خصوصاً مع ما حظيت به الغرفة من سمعة دولية عالية.

وأضاف: تعمل الغرفة وفق معايير دولية للتحكيم وقد أنجزت خلال الثلاث سنوات الماضية الكثير من دعاوى التحكيم والوساطة بالمشاركة مع كل من وزارة العدل ووزارة الصناعة، أيضاً ضمن شراكة مع المؤسسة الأمريكية للتحكيم، حيث يوفر نظام عمل الغرفة للمدعين حل نزاعاتهم بعيداً عن المحاكم وبشكل جيد.

ولفت الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات إلى أن دعاوى التحكيم التي تنظرها الغرفة تشمل أنشطة تجارية وصناعية متنوعة ولا تقتصر على النفط فقط، مؤكداً أن الغرفة تشمل على مجموعة من